الأمم المتحدة

UNEP/GFC/OEWG.1/L.1

Distr.: Limited
25 June 2025

Arabic
Original: English

الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية – من أجل كوكب خالٍ من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات

الفريق العامل المفتوح العضوية للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية – من أجل كوكب خالٍ من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات
الاجتماع الأول
بونتا دل إستي، أوروغواي، 24–27 حزيران/يونيه 2025

مشـــروع تقرير الفريق العامل المفتوح العضـــوية للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية – من أجل كوكب خالٍ من الأضـرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات عن أعمال اجتماعه الأول

مقدمة

1- اعتمد المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في دورته الخامسة التي عقدت في بون، ألمانيا، في أيلول/سبتمبر 2023، الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية – من أجل كوكب خالٍ من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات؛ وإعلان بون من أجل كوكب خال من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات؛ ومجموعة من القرارات المطلوبة لتنفيذ الإطار. ويمثل الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية الصك الإطاري الذي يخلف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

2- وأنشأ المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في قراره 6/2، في دورته الثانية المعقودة في جنيف في أيار/مايو 2009، فريقاً عاملاً مفتوح العضوية بوصفه هيئة فرعية تابعة للمؤتمر. وقرر أيضا أن يجتمع الفريق العامل المفتوح العضوية مرة واحدة في السنة قبل دورات المؤتمر. وأكد المؤتمر هذا القرار في دورته الثالثة، المعقودة في نيروبي في أيلول/سبتمبر 2012، في قراره 5/3.

3- ووفقا لذلك، عقد الفريق العامل المفتوح العضوية للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية – من أجل كوكب خالٍ من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات، اجتماعه الأول، في مركز المؤتمرات والمعارض في بونتا ديل إستي، أوروغواي، في الفترة من 24 إلى 27 حزيران/يونيه 2025.

أولا- افتتاح الاجتماع

4- افتتحت الاجتماع في الساعة 10:10 يوم الثلاثاء، 24 حزيران/يونيه 2025، السيدة كاي ويليامز، منسقة أمانة الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية. وفي معرض ترحيبها بالمشاركين، أشارت إلى أن فوزا مهما أُحرز الأسبوع السابق لفائدة تعددية الأطراف والإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية من خلال إنشاء فريق العلوم

والسياسات الحكومي الدولي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث. وقالت إن تركيز الاجتماع الحالي للفريق العامل المفتوح العضوية للإطار العالمي ينصب على تنفيذ الإطار والتحضيرات للدورة الأولى للمؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية. وشجعت جميع أصحاب المصلحة على المشاركة والعمل معا من أجل تنفيذ الإطار بنجاح.

5- وأدلى ببيانات افتتاحية السيد سانتوس فيرجيليو، نائب رئيس مكتب المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية؛ وأليخاندرو ناريو، المدير الوطني لتقييم الجودة والتقييم البيئي، أوروغواي؛ وشيلا أغاروال-خان، مديرة شعبة الصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتيسا غوفيرس، المنسقة الرئيسية في أمانة الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث.

6- وقال السيد فيرجيليو في بيانه الافتتاحي إن الغرض من الاجتماع الحالي هو أن يتبادل المشاركون وجهات النظر، وأن يعملوا على بناء التعاون، ومناقشة النصوص أو التوصيات وصياغتها، والتعرف على النهج التي من شأنها أن تحدث تحولاً في إدارة المواد الكيميائية والنفايات، وإثراء التداول في المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية في دورته الأولى، في عام 2026، بدلا من اعتماد مقررات وقرارات. وشجع المشاركين على إطلاع الآخرين على تجاربهم وخبراتهم ومساعدتهم في مواجهة تحديات التنفيذ.

7- وفي ملاحظته الافتتاحية، قال السيد ناريو إن إنشاء فريق العلوم والسياسات الحكومي الدولي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث مؤخراً شكّل خطوة تاريخية إلى الأمام وإنجازاً كبيراً متعدد الأطراف من شأنه أن يسمح للعلم الدقيق بأن يثري مباشرة عملية صنع السياسات في هذا المجال. وأضاف أن ذلك أظهر أنه من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء في عالم تهزه النزاعات والتوترات الجيوسياسية والنكسات التي يشهدها التعاون الدولي. ومن الضروري اتباع نهج أكثر شمولية واستباقية وتعاونية في إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة التي تشكل تهديداً خطيراً للبشرية والنظم الإيكولوجية، وكذلك تعزيز فهم وإدارة المواد الكيميائية الناشئة. ويملك الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية إمكانات هائلة لتعزيز المساحات التعاونية والتعلم من الأقران، وللتكيف مع احتياجات كل بلد. إلا أنه من دون بناء قدرات، ووضع قواعد واضحة، وآليات مالية وإرادة سياسية، لن تترجم المعارف إلى تغيير حقيقي. وأشار إلى أن التنفيذ الفعال يتطلب إجراءات ملموسة مثل التعاون التقني والتمويل الكافي. ويجب أن تؤخذ في الحسبان الحقائق الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان التي تستخدم المواد الكيميائية وتنتجها، كما يجب معالجة مسألة تجزؤ المعلومات.

8- واسترسل قائلا إن العمل في المراحل الأولى لتصميم منتجات وعمليات ومواد آمنة، بدلاً من التخفيف من الأضرار بعد حدوثها، هو الطريقة الحقيقية الوحيدة للحد من المخاطر وحماية صحة الإنسان والبيئة، مع تجنب ارتفاع التكاليف والحاجة إلى حلول أكثر تعقُّدا يتعذّر الوصول إليها. ويوفر المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بوصفهما محركين مهمين للابتكار، المعرفة ويضمنان التحولات المستنيرة التي تركز على الناس. وينبغي للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً محورياً في تبادل المعلومات في جميع مراحل سلسلة الإمداد من أجل ضمان إمكانية اقتفاء الأثر والسماح باتخاذ قرارات مستنيرة، كما ينبغي لمصارف التنمية والمؤسسات المالية أن تراعي المعايير البيئية والاجتماعية عند تمويل التكنولوجيات الجديدة. ويمثل الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية فرصة رئيسية لمواصلة تحويل إدارة المواد الكيميائية وتحسين صحة الناس والكوكب.

9- وأشارت السيدة أغاروال-خان، في بيانها الافتتاحي، إلى اعتماد المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة الإطارَ العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية الذي يتضمن 28 هدفاً لتوجيه الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وفي حين أن المواد الكيميائية تستخدم في كل جوانب الحياة تقريبًا – مثل الزراعة والرعاية الصحية والصناعة – إلا أنها تنطوي على مخاطر معينة، بما في ذلك التلوث الذي يؤدي إلى وفاة 9 ملايين شخص على مستوى العالم كل عام. ويوفر الإطار وسيلة لتجاوز

تلك المخاطر من أجل البحث عن الفرص؛ وعلى سبيل المثال، طالبت الصناعات بكفالة تكافؤ الفرص حتى تتمكن من العمل في مختلف البلدان دون الاضطرار إلى التعامل مع ولايات قضائية تشريعية مختلفة، كما فُتحت أسواق ناشئة للكيمياء الخضراء من الممكن توسيع نطاقها.

10- وواصلت قائلة إن الفرصة أتيحت، في الاجتماع الحالي، للفريق العامل المفتوح العضوية للابتكار وتبادل الأفكار مع أصحاب المصلحة بشأن دورة حياة المواد الكيميائية وبشأن القابلية للقياس والمؤشرات. وفي الفترة السابقة للاجتماع، استمع المندوبون إلى البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية فيما يخص العمل الجاري من أجل مساعدة البلدان في إنشاء قدراتها ومؤسساتها ونظمها الأساسية لإدارة المواد الكيميائية. وطلبت بعض الدول إرشادات، بما في ذلك بشأن التشريعات وبشأن تهيئة بيئة مؤاتية لإدارة المواد الكيميائية؛ وتساءلت دول أخرى عن كيفية سن السياسات المالية وسياسات المسؤولية الممتدة للمنتِج من أجل توفير التمويل اللازم. وفي حين أن المنح متوافرة في إطار صندوق الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية، فإن هناك حاجة إلى مصادر تمويل وسياسات مالية مبتكرة وإضافية. ويمثل الاجتماع الحالي أيضا مناسبة للنظر في كيفية استخدام المواد الكيميائية في مختلف القطاعات الصناعية وفي مراعاة المسائل التجارية والاجتماعية، مثل البيئة والصحة والعمل. وبالتالي، أتيحت للفريق العامل المفتوح العضوية فرصة لاستكشاف التعاون الحقيقي بين أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة، بهدف تحقيق أهداف الإطار.

11- وقالت السيدة غوفيرس في ملاحظاتها الافتتاحية إن المجتمع الدولي طلب في آذار/مارس 2022 إنشاء فريق للعلوم والسياسات معني بالمواد الكيميائية والنفايات، وهو ما كان يلزم منذ عقود من الزمن؛ وفي حزيران/يونيه 2025، أُنشئ الفريق الذي طال انتظاره – فريق العلوم والسياسات الحكومي الدولي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث – ليكتمل بذلك ثلاثي الأفرقة التي تعمل على معالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ومنذ عام 1987، أصبح بإمكان المجتمع الدولي أن يلجأ إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فيما يتعلق بعلم المناخ، ومنذ عام 2012، إلى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية فيما يخص العلوم والمعارف المتعلقة بالطبيعة وفقدان التنوع البيولوجي. والآن، وبعد تحقيق إنجاز تاريخي لتعددية الأطراف، يمكن للمجتمع الدولي أن يتجه إلى فريق العلوم والسياسات الحكومي الدولي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث، والذي من شأنه أن يوفر أفضل المعارف العلمية المتاحة لإرشاد عمليتي وضع السياسات وصنع القرار، والمساعدة في تنفيذ الاتفاقات البيئية والأطر الدولية المتعددة الأطراف، ودفع الابتكار وإيجاد الحلول لسنوات في المستقبل. وسيطلع الفريق صانعي السياسات، ولا سيما في البلدان النامية، على المعلومات وسيدمج بناء القدرات في جميع جوانب عمله. وسيدعم مجموعة المواد الكيميائية والنفايات ويساعد على تعزيز العمل الجماعي بشأن هذا الموضوع. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على استعداد لاستضافة الفريق واتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيله بالكامل.

ثانيا- المسائل التنظيمية

12- لدى عرض هذا البند، قال نائب رئيس مكتب المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية إن النظام الداخلي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، على النحو الوارد في مرفق قرار المؤتمر 1/2، سيطبق على أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية، مع تعديل ما يلزم تعديله.

ألف- إقرار جدول الأعمال

13- عند النظر في البند الفرعي، كان معروضاً على الفريق العامل المفتوح العضوية جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GFC/OEWG.1/1) وجدول الأعمال المؤقت المشروح (UNEP/GFC/OEWG.1/1/Add.1).

14- واعتمد الفريق العامل المفتوح العضوية جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت:

1- افتتاح الاجتماع.

2- المسائل التنظيمية:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ج) تنظيم الأعمال.

3- الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية:

(أ) ترتيبات التنفيذ (القرار 8/5)؛

(ب) التحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة (القرار 11/5)؛

(ج) صندوق الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية (القرار 3/5)؛

(د) خطة عمل المسائل الجنسانية (القرار 4/5)؛

(هـ) مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل المثيرة للقلق (القرار 5/5)؛

(و) التعاون والتنسيق الدوليان (القرار 6/5)؛

(ز) مراكز التنسيق الوطنية (القرار 7/5)؛

(ح) هيكل قابلية القياس ومؤشراته (القرار 9/5)؛

(ط) نظم الترصد الصحي (القرار 10/5)؛

(ي) بناء القدرات.

4- الاعتبارات المالية (القرار 3/5):

(أ) تقييم التدفقات المالية والاستثمارية القائمة فضلاً عن الاحتياجات المالية المرتبطة بتنفيذ الإطار؛

(ب) تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات.

5- برنامج عمل ومشروع ميزانية الأمانة للفترة 2024-2026 (القرار 12/5).

6- الأعمال التحضيرية للدورة الأولى للمؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد تقرير الاجتماع.

9- اختتام الاجتماع.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

15- قرر الفريق العامل المفتوح العضوية تعيين بريميسل شتيبانيك (تشيكيا) وفانيسا ألياغا (بيرو) رئيسين مشاركين وماغداليا فريدريش (بولندا) مقررة.

جيم- تنظيم الأعمال

16- وافق الفريق العامل المفتوح العضوية على تنظيم أعمال دورته الأولى على النحو المبين في الجدول الزمني المؤقت المنقح للأعمال وجدول الأعمال المؤقت المشروح والمذكرة

التصورية (UNEP/GFC/OEWG.1/INF/1/Rev.1، و UNEP/GFC/OEWG.1/1/Add.1 و UNEP/GFC/OEWG.1/INF/2).

17- واتفق على أنه يمكن للفريق العامل المفتوح العضوية أن ينشئ أفرقة اتصال أو أفرقة نقاش غير رسمية حسبما يراه ضرورياً، على أن تعقد اجتماعات تلك الأفرقة باللغة الإنكليزية فقط.

دال- الحضور

18- حضر الاجتماع ممثلو الحكومات التالية: [--].

19- وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن [--].

20- وحضر ممثلو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وأمانات المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وكيانات أخرى، التالية أسماؤها: [--].

21- وحضر ممثلو الكيانات غير الحكومية، وقطاع الصناعة، والأوساط الأكاديمية والكيانات الأخرى، التالية أسماؤها: [--].

ثالثا- الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية

ألف- ترتيبات التنفيذ (القرار 8/5)

22- لدى عرض هذا البند الفرعي، وجهت ممثلة الأمانة الانتباه إلى الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك مذكرة من الأمانة بشأن تنفيذ الإطار العالمي للمواد الكيميائية (UNEP/GFC/OEWG.1/8) ووثائق إعلامية عن وضع برامج تنفيذ الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية للنهوض بالإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية والنفايات (UNEP/GFC/OEWG.1/INF/11) وعن دور إدارة المواد الكيميائية والنفايات في تعزيز الاستدامة والدورانية (UNEP/GFC/OEWG.1/INF/13). وأشارت إلى أن المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حشدت موارد مؤسسية كبيرة لتيسير إنشاء الأمانة والصندوق الاستئماني، وكذلك لتنفيذ القرارات، في حين عملت المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات على نطاق واسع لدعم وضع برامج التنفيذ.

23- وقدم ممثل للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لمحة عامة عن الأنشطة التي دعمها البرنامج المشترك، بالتعاون والتشاور مع أصحاب المصلحة، بهدف التعاون ووضع مقترحات بشأن برامج التنفيذ، وفقاً لقرار المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية 8/5 بشأن ترتيبات التنفيذ. وقد تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة فيما بين الدورات، بما في ذلك حلقات دراسية شبكية واستقصاءات عالمية وحلقات عمل لأصحاب المصلحة المتعددين، بهدف تعزيز عملية التشاور وصياغة الولايات والاختصاصات وخطط العمل لبرامج التنفيذ. وتضمنت الوثيقة UNEP/GFC/OEWG.1/INF/11 مقترحات للمضي قدماً في ثلاثة برامج للتنفيذ، استناداً إلى مدخلات قدمها ما يزيد على 500 مشارك من أصحاب المصلحة. وقد دعم البرنامج المشترك والمنظمات المشاركة فيه تلك الأنشطة من خلال الموارد المالية والعينية الداخلية؛ إلا أن تلك الموارد قد استنفدت الآن. ولن يكون أي عمل مقبل ممكنا من دون موارد جديدة وإضافية.

24- وفي المناقشة التي تلت ذلك تحدث عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، وبعض المراقبين، ورحب العديد منهم بالأنشطة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية، وكذلك المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بهدف دعم تنفيذ الإطار. ورحبت ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان بإنشاء صندوق استئماني مخصص للإطار، والذي تم التبرع له حتى الآن بما يزيد على 28 مليون دولار. وقالت ممثلة أخرى إن حكومة بلدها قدمت مساهمة لدعم البرنامج المشترك في عمله وشجعت كل بلد وصاحب مصلحة في وضع يسمح له بالقيام بذلك على أن يفعل الشيء نفسه.

25- وشددت بعض الممثلات، بمن فيهن ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، وعدد من المراقبين على أهمية برامج التنفيذ، وخصوصا البرنامجين 1 و2، اللذين اعتبرا أداتين أساسيتين لترجمة طموح الإطار إلى عمل ملموس. ودعا أحد الممثلين إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في صياغة برامج التنفيذ، مؤكداً على ضرورة أن يكون بناء قدرات البلدان النامية عنصراً رئيسياً في برامج وخطط العمل المتعلقة بالتنفيذ. وأضاف ممثل آخر أنه ينبغي أن يكون التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا من بين الأولويات الرئيسية لترتيبات التنفيذ. واقترحت إحدى الممثلات أن ينصب تركيز برامج التنفيذ على أفضل الممارسات لإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك النهج القائمة على المخاطر، وليس على وضع قائمة عالمية للمواد الكيميائية المثيرة للقلق.

26- وفيما يتعلق ببرنامج التنفيذ 1، بشأن تعزيز الأطر القانونية والقدرات المؤسسية لإدارة المواد الكيميائية، شدد أحد الممثلين على أهمية ضمان أن تكون لدى البلدان القدرة على إجراء تقييمات للمخاطر، وشدد على العقبات التي تواجهها البلدان النامية في هذا الصدد. وقال الممثل نفسه، وأيده في ذلك ممثل آخر تحدث باسم مجموعة من البلدان، إن برنامج التنفيذ 1 ينبغي ألا يقتصر على بناء القدرات، بل ينبغي أن يشمل أيضاً مبادرات نقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية. وسلط الممثل الذي تحدث باسم مجموعة من البلدان الضوء على الأولويات الحاسمة الأخرى للبلدان النامية، والتي تتضمن تشريعات نموذجية قابلة للتكييف، مصحوبة بخرائط طريق عملية للتنفيذ من أجل دعم الأطر التنظيمية الوطنية. كما شدّد، بالتوافق مع إحدى المراقبات، على أهمية التقييمات الأساسية لتحديد أوجه التباين الإقليمية واحتياجات بناء القدرات الخاصة بكل بلد. وإضافة إلى خرائط الطريق للتنفيذ والتشريعات النموذجية القابلة للتكييف، اقترحت المراقبة نفسها إدراج تدابير الإنفاذ، وإدماج الآليات المالية المستدامة في الأطر القانونية، وإشراك المجتمع الخاضع للتنظيم في وضع السياسات. وشددت على الحاجة إلى اتساق النهج على المستويين العالمي والإقليمي وقيمة الشراكات القوية بين القطاعين العام والخاص، والتي يمكن أن توفر التوجيه وأفضل الممارسات.

27- وفيما يتعلق ببرنامج التنفيذ 2، بشأن تعزيز مشاركة القطاعين الاقتصادي والصناعي والعمل من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على امتداد سلاسل القيمة، شدد أحد الممثلين على أن الانتقال إلى بدائل أكثر أماناً للمواد الخطرة ينبغي ألا يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة العالمية القائمة. ووجه الانتباه إلى حقيقة أن العديد من الحلول الحديثة محمية بحقوق الملكية الفكرية، مما يُوجد حواجز أمام وصول البلدان النامية إليها. وذكر أنه ينبغي استكشاف آليات تعاونية، مثل الترخيص الطوعي ومنصات الابتكار المفتوحة والشراكات التقنية. وأضاف أن نجاح برامج التنفيذ يتوقف على توافر تمويل مخصص ويمكن التنبؤ به، ولهذا السبب ينبغي إنشاء خطوط تمويل محددة، مثل خطوط التمويل الخاصة بإعداد المشاريع، والمساعدة التقنية، وحلقات العمل الإقليمية، والتعزيز المؤسسي. وأضاف ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان أن الآليات المالية المضمنة في النظم القانونية الوطنية مطلوبة لتيسير الانتقال إلى بدائل أكثر أمانًا – لا سيما في قطاعي الزراعة والصحة – وضمان الاستدامة.

28- وسلطت إحدى المراقبات الضوء على قيمة النهج القطاعية وأهمية المشاركة القوية عبر سلسلة القيمة بأكملها. وقال مراقب آخر إنه، إضافة إلى برامج التنفيذ الوطنية، من المهم بالقدر نفسه تمكين القطاع الخاص من اتخاذ إجراءات هادفة. وأعرب عن أمله في أن يجري، من خلال جهود أصحاب المصلحة المتعددين في قطاعات مثل المنسوجات والرعاية الصحية، تشجيع التعاون الاستباقي بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، وتصميم برامج قطاعية صناعية للنظر فيها وإمكانية اعتمادها من جانب المؤتمر الدولي بشأن الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية. وقالت مراقبة أخرى إن إنتاج منتجات الرعاية الصحية وتعبئتها ونقلها واستخدامها والتخلص منها من العوامل الرئيسية التي تُسهم في تغير المناخ والتلوث الكيميائي واستنزاف الموارد وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث الهواء والماء. ومن شأن برنامج تنفيذ خاص بقطاع الرعاية الصحية، بتمويل محدد الهدف، أن يسهم في دعم هدف القضاء على المواد البلاستيكية غير الضرورية، لا سيما المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام، وتحقيق المواءمة بين الأهداف والمعايير واللوائح الدولية، وتحسين الشفافية عبر سلاسل القيمة في قطاع البلاستيك والمواد الكيميائية.

29- وفيما يتعلق ببرنامج التنفيذ 3، بشأن إدماج مسائل المواد الكيميائية والنفايات في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، أعرب أحد المراقبين عن تأييده لإدراج المواد الكيميائية والتعليم كموضوع في إطار برنامج التنفيذ، ووجه الانتباه إلى الفجوة في التعليم والتوعية بشأن السلامة الكيميائية وإدارة النفايات، وأبرز الحاجة إلى تعزيز دور الأوساط الأكاديمية في بناء القدرات في مجال إدارة المواد الكيميائية وتمكين الشباب بالمهارات اللازمة لتحقيق أهداف الإطار. وذكرت ممثلة أخرى أنه، نظراً لمحدودية الموارد المتاحة، سيكون من المستصوب تركيز الجهود على برنامجي التنفيذ 1 و2 اللذين يعتبران أساسيين لنجاح تنفيذ الإطار.

30- واستعرضت إحدى الممثلات سياسة حكومة بلدها فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية والمناخ وأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بنوع الجنس، أوضحت أن حكومة بلدها تعترف بجنسين، ذكر وأنثى، وتستخدم لغة واضحة ودقيقة تعترف بأن المرأة أنثى بيولوجيا والرجل ذكر بيولوجيا. وذكرت أن حكومة بلدها تتوقّع أن تعمل الأمم المتحدة على مواءمة وثائقها وبرامجها مع تلك السياسة، بما في ذلك استخدام مصطلحات تشير بوضوح إلى النساء والرجال والفتيات والفتيان وتجنب استخدام مصطلحات غامضة. وفيما يتعلق بمسائل المناخ، فبدلاً من الإشارات العامة إلى تغير المناخ كمسألة سياساتية أو سبب جذري للتهديدات، يجب أن يكون التركيز على تهديدات بيئية محددة، مثل التهديدات التي يتعرض لها الهواء النظيف والمياه النظيفة وحرائق الغابات والفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، وعلى الحماية البيئية المعقولة، مثل زيادة فرص الحصول على طاقة آمنة وموثوقة وميسورة التكلفة وتعزيز القدرة على الصمود والتخطيط للكوارث. وختمت بقولها إن حكومة بلدها لن تؤكد بعد الآن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أو أهداف التنمية المستدامة، التي تعد شكلًا من أشكال الحوكمة العالمية الناعمة التي تمس سيادة الدول .

31- ورداً على سؤال بشأن حالة مشاريع الولايات والاختصاصات وخطط العمل الخاصة ببرامج التنفيذ، الواردة في الوثيقة UNEP/GFC/OEWG.1/INF/11، أوضح ممثل البرنامج المشترك أن الفكرة المطروحة تقوم على أن تقترح المنظمات المشاركة وأصحاب المصلحة الذين شاركوا في عملية الصياغة تغييرات نصية. واستناداً إلى المناقشات والتعليقات الواردة، ستُصاغ ورقة لينظر فيها المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية في دورته الأولى.

32- وقرر الفريق العامل المفتوح العضوية إنشاء فريق اتصال معني بترتيبات التنفيذ، يشترك في تيسيره كل من ليندا كوسغي (كينيا) وسام فان دي سنيبشوت (مملكة هولندا).

33- [يُستكمل لاحقاً]

باء- التحالف العالمي بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة (القرار 11/5)

34- [يُستكمل لاحقاً]

جيم- صندوق الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية (القرار 3/5)

35- لدى تقديم هذا البند الفرعي والإبلاغ عن عمل المجلس التنفيذي لصندوق الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية، وجّه الرئيس المشارك للمجلس، السيد إيفو دي زوان، الانتباه إلى المعلومات الواردة في الوثيقتين UNEP/GFC/OEWG.1/3 وUNEP/GFC/OEWG.1/INF/5 بشأن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها منذ إنشاء الصندوق. وخلال الجولة الأولى من الطلبات التي أُطلقت في أكتوبر/تشرين الأول 2024، تلقى الصندوق 105 طلبات من 77 بلداً. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الطلب بشكل غير متوقع، فقد أولى المجلس التنفيذي الاعتبار الواجب لجميع الطلبات من خلال عملية منظمة وشفافة أعطت الأولوية للجودة والإمكانات التحويلية والمواءمة الاستراتيجية مع الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية. ووافق المجلس التنفيذي على طلبات لأربعة مشاريع إقليمية تدعم 11 بلداً. وخُطط لجولة ثانية من التمويل في أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر 2025.

36- وفي المناقشة التي تلت ذلك، اقترح عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، حذف النص المتعلق بالاستبعاد المحتمل للبلدان التي أدرجها البنك الدولي كبلدان مرتفعة الدخل في الفرع دال من المرفق 2 للاستمارة ألف من طلب المشروع، وذلك استناداً إلى قواعد الأهلية المرفقة بالقرار 3/5 الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والذي يقضي بأن يتم تشغيل الصندوق بالكامل وأن يكون متاحاً للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وشدد بعض الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على أنه ينبغي معاملة جميع البلدان النامية دون تمييز، وأن تكون إجراءات الوصول إلى الطلبات متسقة وشفافة. وقال عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إنه ينبغي زيادة حجم التمويل وتنوع مصادر الصندوق الاستئماني لزيادة عدد المشاريع المؤهلة التي يمكن الموافقة عليها؛ بينما أكد آخرون، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على الحاجة إلى مزيد من الوضوح والشفافية فيما يتعلق بمعايير اختيار المشاريع. وأعرب أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، عن قلقه إزاء انخفاض عدد المشاريع المختارة وصِغر النسبة المئوية للأموال المتاحة التي تم صرفها، مشيراً إلى أن المشاريع الوطنية تبدو في وضع غير مؤات مقارنة بالمقترحات الإقليمية.

37- وأعرب العديد من المراقبين عن قلقهم إزاء العوائق التي تحول دون تقديم طلبات منظمات المجتمع المدني والموافقة عليها. وقال أحدهم إن زيادة إشراك المجتمع المدني في المجلس التنفيذي يمكن أن يزيد من شفافية الصندوق ومصداقيته وسهولة الوصول إليه، وقال العديد منهم إن التجربة السابقة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وبرنامج البداية السريعة قد أظهرت أن المشاريع التي يشارك فيها المجتمع المدني فعالة للغاية. وقال أحد المراقبين إن عدم كفاية التمويل يشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ الناجح للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية وأفاد بأنه ينبغي تطبيق مبدأ تغريم المُلوِّث لتوليد تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به من القطاع الخاص وضمان التعاون بين مرفق البيئة العالمية وصندوق الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية.

38- وبعد ذلك، وافق الفريق العامل المفتوح العضوية على إنشاء فريق غير رسمي لجمع آراء أصحاب المصلحة. وستُستخدم الاقتراحات التي جُمعت في إعداد مقترح للاختصاصات المنقحة لكي يقدمه المجلس التنفيذي للصندوق إلى المؤتمر الدولي للنظر فيها في دورته الأولى. وكان من المقرر أن يسترشد الفريق بالقرار 3/5 الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بشأن الاعتبارات المالية ووثائق مختلفة، بما في ذلك الوثيقتان UNEP/GFC/OEWG.1/3 وUNEP/GFC/OEWG.1/INF/5. وسيكون السيد سانتوس فيرجيليو (أنغولا) والسيد إيفو دي زوان (مملكة هولندا) هما الميسران المشاركان لفريق الاتصال، نظراً لدورهما كرئيسين مشاركين للمجلس التنفيذي لصندوق الإطار العالمي المعني بالمواد الكيميائية.

39- [يُستكمل لاحقاً]

دال- خطة عمل المسائل الجنسانية (القرار 4/5)

40- لدى عرض هذا البند الفرعي، وجه ممثل الأمانة الانتباه إلى مذكرة من الأمانة بشأن خطة عمل المسائل الجنسانية (UNEP/GFC/OEWG.1/4).

41- وقدمت ممثلة لمعهد عمليات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة وثيقة معلومات عن وضع خطة عمل للمسائل الجنسانية (UNEP/GFC/OEWG.1/INF/6)، تتضمن في مرفقها الأول تقريراً أعده المعهد، بالتشاور مع الأمانة، عن وضع خطة عمل المسائل الجنسانية؛ وتتضمن في مرفقها الثاني النصوص المقدمة الواردة استجابةً للدعوة إلى تقديم معلومات عن إدماج المنظور الجنساني في السياسات والخطط والإجراءات ضمن إطار إدارة المواد الكيميائية والنفايات؛ وتتضمن في مرفقها الثالث العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع خطة عمل المسائل الجنسانية. وقالت إن المعلومات المبينة في الوثيقة ومرفقاتها الثلاثة قد كانت مفيدة للتحليل الأولي للمعلومات الموجودة وللبدء في وضع العناصر الأساسية لخطة عمل المسائل الجنسانية للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية، بما في ذلك عقد حلقة دراسية شبكية ثانية. وقالت إن المعهد يعتزم في الأشهر

المقبلة إدماج النصوص المقدمة لضمان الاتساق والتماسك بين خطة عمل المسائل الجنسانية وبرامج التنفيذ، وقابلية القياس والمؤشرات، والمبادئ والأهداف الاستراتيجية للإطار؛ ولذلك شجعت الحكومات وأصحاب المصلحة على تبادل مدخلاتهم لخطة عمل المسائل الجنسانية في الاجتماع الحالي، بما في ذلك تقديمها إلى الأمانة.

42- ورحب العديد من الممثلين، بمن فيهم مَن تحدث باسم مجموعات من البلدان، وبعض المراقبين بالتقدم الذي أُبلغ عنه بشأن تنفيذ القرار 4/5 ووضع خطة عمل المسائل الجنسانية للإطار. وشدد العديد منهم على الطابع الأساسي لمثل هذه الخطة لضمان سياسات وإجراءات منصفة وشاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحقيق تغيير حقيقي على أرض الواقع، إذ أشار البعض إلى أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بآثار المواد الكيميائية السامة. وشجع العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، الأطراف على مواصلة تنفيذ القرار 4/5 وأعربوا عن دعمهم لمواصلة العمل على تطوير الخطة؛ وحث العديد منهم، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، الأطراف الأخرى على مواصلة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمقترحات.

43- وسلط العديد ممن تحدثوا الضوء على الجوانب التي اعتبروها مهمة بشكل خاص لخطة عمل المسائل الجنسانية. وتحدث العديد منهم عن الحاجة إلى تصنيف البيانات، إذ دعا أحدهم إلى تصنيف البيانات بما يتجاوز الجنس ليشمل النوع والعمر والإعاقة والعرق والمنطقة. وذكر أيضاً أحد الممثلين وعدة مراقبين التقاطع كاعتبار مهم، بما في ذلك تقاطع الجنس مع الشباب والهوية الأصلية والانحدار من أصول أفريقية والوضع الاجتماعي والاقتصادي والتعرض المهني. ودعا أحد المراقبين إلى وضع مؤشرات وآليات رصد محددة ومراعية للمنظور الجنساني تمكّن الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من وضع خطوط أساس وقياس التقدم المحرز؛ وقال ممثل آخر إن التمويل الكافي والمستدام للمبادرات المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك دعم منظمات النساء والمنظمات الرائدة والمنظمات الشعبية، هو أيضاً أمر بالغ الأهمية، وكذلك البحوث الموجهة.

44- ودعا عدد من الممثلين، وعدة مراقبين، إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك ضمان التوازن الجنساني في هيئات الحوكمة وصنع القرار في الإطار. ولكن رفض أحد الممثلين صراحة الاستنتاج الوارد في التقرير المتعلق بوضع خطة عمل المسائل الجنسانية، بأن المساواة بين الجنسين مبدأ أساسي وأن كل برنامج عمل ومشروع ونشاط ينبغي بالتبعية أن يُصمم ويُنفذ بصورة منهجية من منظور جنساني، ودعا إلى استخدام مصطلحات تشير بوضوح إلى النساء والرجال والفتيات والفتيان.

45- وأحاط الفريق العامل المفتوح العضوية علماً بالتقدم المحرز بشأن هذه المسألة ووافق على أن تنعكس التعليقات المقدمة في هذا التقرير.

هاء- مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل المثيرة للقلق (القرار 5/5)

46- [يُستكمل لاحقاً]

واو- التعاون والتنسيق الدوليان (القرار 6/5)

47- [يُستكمل لاحقاً]

زاي- مراكز التنسيق الوطنية (القرار 7/5)

48- [يُستكمل لاحقاً]

حاء- هيكل قابلية القياس ومؤشراته (القرار 9/5)

49- [يُستكمل لاحقاً]

طاء- نظم الترصد الصحي (القرار 10/5)

50- [يُستكمل لاحقاً]

ياء- بناء القدرات

51- [يُستكمل لاحقاً]

رابعاً- الاعتبارات المالية (القرار 3/5)

ألف- تقييم التدفقات المالية والاستثمارية القائمة فضلاً عن الاحتياجات المالية المرتبطة بتنفيذ الإطار

52- قدم ممثل للأمانة، لدى عرضه هذا البند الفرعي، لمحة عامة عن مذكرة من الأمانة بشأن الاعتبارات المالية (UNEP/GFC/OEWG.1/2) وأخرى بعنوان "الترتيبات المالية: استخدام المواد الكيميائية في سلاسل قيمة المنسوجات: الملابس القطنية" (UNEP/GFC/OEWG.1/INF/3/Rev.1).

53- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، بالمبادرة التي اتخذتها الأمانة بالتعاون مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لتقييم التدفقات المالية والاستثمارية القائمة فضلاً عن الاحتياجات المالية المرتبطة بتنفيذ الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية. وقالت إحدى الممثلات، متحدثةً باسم مجموعة من البلدان، إن وضع الصيغة النهائية السريعة والفعالة لاختصاصات التقرير المستكمل عن تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات سيكون حاسم الأهمية، حيث أن لتلك الدراسة قيمة كبيرة في ضمان تحقيق أهداف وغايات الإطار. وطلبت توضيحاً من الأمانة بشأن خطة جمع الأموال لتنفيذ المرحلة الثانية من تلك الدراسة.

54- ورداً على التعليقات المتعلقة بالتقرير، قال ممثل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إن النقاط المذكورة ستؤخذ في الاعتبار لمواصلة العمل، وأنه يمكن تقديم معلومات إضافية عن محتوى الوثيقة عند الطلب.

55- واقترح أحد الممثلين أن يدرج في مشروع المقرر في إطار الإجراء المقترح في الوثيقة UNEP/GFC/OEWG.1/2 طلباً إلى الأمانة بأن تقوم، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بوضع استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد، ترتكز على نتائج تقييم الاحتياجات المستمر وعلى نحو يتسق تماماً مع الغاية هاء 3 من الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية. واقترح أن يُنظر في مشروع استراتيجية تعبئة الموارد لإمكانية اعتماده من جانب المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية في دورته الأولى، التي ستُعقد في عام 2026. وينبغي أن تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان تحديد وتعبئة الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها والمستدامة لدعم جهود التنفيذ الوطني. وفي حين أن مشاركة القطاع الخاص هي ضرورة أساسية، إلا أن التمويل الميسر العام ظل أمرا لا غنى عنه في توفير الدعم المباشر، والحد من مخاطر الاستثمارات، وتعزيز جدوى المبادرات الوطنية، وحشد موارد إضافية من خلال ترتيبات التمويل المشترك في البلدان النامية التي تواجه قيودا مالية. ويمكن أن يؤدي هذا التمويل أيضاً دوراً محفزاً في تعزيز الابتكار والحلول القابلة للتطوير، وضمان عدم تخلف المبادرات الواعدة عن الركب بسبب عدم توافر إمكانية الحصول على رأس المال. ولا يمكن تحقيق الطموح المتجسد في الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية إلا إذا اقترن بمسارات تنفيذ قوية وموثوقة تستجيب لواقع البلدان النامية. ويمكن منح الأمانة وأصحاب المصلحة المعنيين تفويضا للبدء في وضع استراتيجية لتعبئة الموارد للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جانب المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية في دورته الأولى. وقال عدد من الممثلين إن الهيئة الوحيدة التي ينبغي أن تقوم بتفعيل الموارد هي صندوق الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية، من خلال اتباع نهج قائم على توافق الآراء تقوده الدول وليس الجهات المانحة.

56- ورداً على طلب وضع استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد، قال ممثل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إن الفريق العامل المفتوح العضوية يمكن أن يتخذ قراراً بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة، وفي هذه الحالة ستتعامل الأمانة مع المقترح بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع مشروع المقرر.

57- وأعرب بعض الممثلين عن قلقهم إزاء الصياغة المستخدمة في التوصيات المقدمة إلى المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية للنظر فيها. وسلطت إحدى الممثلات الضوء على حقيقة أن مذكرة الأمانة بشأن الاعتبارات المالية تضمنت إشارة محددة إلى الامتثال لقرارات الاستثمار بموجب الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية، وكذلك إلى وضع معايير إرشادية. وفي حين أنها أيدت الجهود الرامية إلى تزويد المستثمرين بمزيد من المعلومات والتوجيهات لدعم تحقيق أهداف الإطار، فإن هذه الصياغة لا تندرج ضمن نطاق القرار الشامل، بل إنها تشكل فرعاً جديداً من فروع العمل. ولا يمكن اتخاذ قرار بإدراج مثل هذا العمل، الذي وُصف بأنه معقد من الناحية التقنية وقائم على كثافة استخدام الموارد، إلا من جانب المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية، وسيتطلب ذلك إجراء مناقشات مسبقة مستفيضة. وعلاوة على ذلك، قالت الممثلة نفسها إن الصياغة المتعلقة بالامتثال بصيغتها الحالية ليست مناسبة في سياق إطار غير ملزم قانوناً. وقال بعض الممثلين إن إدراجها كان مدعاة للقلق، نظراً لتعارضها مع الطابع الطوعي للإطار نفسه، كما قال أحدهم. وطلب أحد الممثلين أيضاً توضيحاً بشأن ما إذا كان القصد هو المضي قُدماً بشأن النص المعني بطريقة ما.

58- وقال أحد الممثلين إنه بالنظر إلى أن العديد من الأنشطة كانت في مراحل مبكرة من التطوير في الوقت الراهن في إطار وضع برنامج التنفيذ المحتمل بشأن تعزيز مشاركة القطاع الاقتصادي والصناعي والعمل على طول سلاسل القيمة ذات الصلة بالمستثمرين، فإن أي عمل فيما بين الدورات ينبغي أن يركز على هذا المجال. وبالتطرق إلى الوثائق قيد النظر، أكدت ممثلة أخرى على الحاجة إلى تركيز الجهود وتبسيطها، لا سيما في ضوء الوضع المالي الصعب، بما في ذلك ما يتعلق بالشؤون المالية للأمانة. وأضافت أن هذا الوضع يعني أنه من المبكر للغاية، في بداية الاجتماع الراهن، تجاوز المناقشات والتوصل إلى استنتاجات تطلب إلى الأمانة زيادة عبء عملها، رغم أنها أشارت إلى أن مثل هذه الاستنتاجات قد تكون نتيجة للمداولات التي تُجرى بحلول نهاية الاجتماع. وقال أحد الممثلين إن من المهم أن يُحدد بوضوح المدى الذي يمكن أن يصل إليه الفريق العامل المفتوح العضوية في تزويد الأمانة بالتطورات لكي ينظر فيها المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية في دورته الأولى.

59- ورداً على ما أثير من شواغل، أوضح ممثل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن عمل الفريق العامل المفتوح العضوية تمثّل في تقييم الجهود الجارية لتنفيذ القرارات ذات الصلة. وأوضحت الوثائق قيد النظر مختلف جوانب الحالة الراهنة للعمل. وإذا كانت هناك حاجة إلى الاضطلاع بأي عمل إضافي، يمكن للفريق العامل المفتوح العضوية أن يقدم اقتراحات في هذا الصدد للنظر فيها، شريطة توافر الموارد اللازمة. وفي الوقت نفسه، لن يكون بمقدور الفريق العامل المفتوح العضوية تغيير الولاية التي أناطه بها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

60- وقال الرئيس المشارك للاجتماع إنه بالنظر إلى عدم وجود توافق في الآراء المعرب عنها بشأن الإجراء المقترح الوارد في الفقرة الفرعية 9 (ب) من الوثيقة UNEP/GFC/OEWG.1/2، فإن المسائل المعنية ستحال إلى المؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية لمواصلة النظر فيها. وفيما يتعلق بمقترح استراتيجية تعبئة الموارد، يمكن تنحية هذه الفكرة جانباً بصورة مؤقتة وبحثها في فريق الاتصال المعني ببرنامج العمل وملاك الموظفين والميزانية، المنشأ في إطار البند 5 من جدول الأعمال، على النحو المبين في الفقرة 70 من هذا التقرير، لكي يواصل الفريق العامل المفتوح العضوية النظر فيها.

61- [يُستكمل لاحقاً]

باء- تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات

62- وجه ممثل الأمانة، لدى عرضه هذا البند الفرعي، الانتباه إلى مذكرة الأمانة بشأن الاعتبارات المالية (UNEP/GFC/OEWG.1/2) ووثيقة معلومات تتضمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في إعداد دراسة "تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات" (UNEP/GFC/OEWG.1/INF/4)، والتي تضمنت الاختصاصات الأولية للمعلومات المستكملة عن تقرير تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات لعام 2013 بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

63- ورحب عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، وأحد المراقبين بالعمل الذي أُنجز بشأن وضع اختصاصات لتحديث تقرير تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات، مشيرين إلى أهمية التقرير المستكمل بالنسبة لتحقيق أهداف وغايات الإطار.

64- وأعربت إحدى الممثلات عن تقديرها للنهج المقترح لتحديث التقرير، بما في ذلك على وجه الخصوص التركيز على تقييم فوائد اتخاذ إجراءات مبكرة والحيلولة دون حدوث تجاوز في التكاليف، وهو ما سيكون أمراً أساسياً لتوجيه السياسات واللوائح التي تدعم الانتقال إلى مواد كيميائية ومنتجات ومواد أكثر أماناً واستدامةً. وأعربت عن تأييد وفدها القوي لمواصلة العمل الذي تضطلع به الأمانة، بالتعاون مع المنظمات المشاركة، وشجعت على استكشاف جميع الخيارات المتاحة لتعبئة الموارد المالية اللازمة. واقترح ممثل آخر تشجيع المزيد من خبراء البلدان النامية على المشاركة في عملية التحديث.

65- وأوصت المراقبة بأن ينظر التقرير المستكمل عن كثب إلى الأطفال والشباب، الذين يتحملون معظم التكاليف الصحية البشرية الناجمة عن التقاعس عن اتخاذ إجراءات. واقترحت أيضاً إدراج خمسة عناصر في التحديث: المزيد من المنشورات البحثية في مجال صحة الأطفال والمراهقين في استعراض الأدبيات؛ وفرع مخصص عن قيمة الحد من المخاطر الكيميائية على الأطفال والمراهقين؛ وتحديد الثغرات البحثية؛ ومراعاة القيم المجتمعية التي تتجاوز الإطار الاقتصادي التقليدي بما في ذلك فقدان الطبيعة، والتراث الثقافي، ورفاه الإنسان بشكل عام؛ وتوقعات المخاطر المستقبلية.

66- ووافق الفريق العامل المفتوح العضوية على إدراج التعليقات المقدمة في هذا التقرير.

خامساً- برنامج عمل ومشروع ميزانية الأمانة للفترة 2024-2026 (القرار 12/5)

67- قدم ممثل للأمانة، لدى عرضه هذا البند الفرعي، لمحة عامة عن المعلومات الواردة في مذكرة الأمانة بشأن برنامج العمل وملاك الموظفين والميزانية (UNEP/GFC/OEWG.1/11).

68- وأعرب عدة ممثلين، بمن فيهم بعض الممثلين الذين تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، عن تقديرهم لعمل أمانة الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية، بما في ذلك إنشاء أمانته وصندوق الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية. ونظراً للطابع المتعدد القطاعات والتخصصات للإطار، أعرب أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، عن تأييده القوي للأنشطة الرامية إلى تعزيز الاتصال والتنسيق، من خلال تعيين جهات تنسيق من جميع القطاعات ذات الصلة وتعزيز التعاون مع فريق العلوم والسياسات الحكومي الدولي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث المنشأ حديثاً. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي النظر في الانتقال إلى بدائل للمواد الكيميائية من حيث إمكانية الحصول عليها، خاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

69- وأعرب أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، عن قلقه العميق إزاء النقص المتوقع في تمويل أمانة الإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به ومستدام من جميع الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الاجتماعات الإقليمية، ووضع مبادئ توجيهية لجهات التنسيق الوطنية، والدعم التقني وبناء القدرات، بما في ذلك معالجة التفاوتات الإقليمية، بمثابة عناصر حيوية لإحراز تقدم بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني. وبالنظر إلى أن هذه المبادرات لا تزال تعتمد على التبرعات، فينبغي للأمانة أن

تستكشف فرص تمويل إضافية مثل استراتيجيات التمويل المشترك. وقال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إن القطاع الخاص يمكن أن يُسهم بنشاط في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال المشاركة المباشرة الهادفة للجهات الفاعلة في قطاع الصناعة نفسه بدلاً من الرابطات الصناعية، التي قد تحجب أو تُصفي معلومات بالغة الأهمية. وسلط ممثل آخر، متحدثاً أيضاً باسم مجموعة من البلدان، الضوء على الدور المحتمل لمختلف أصحاب المصلحة، وطلب تفاصيل عن كيفية تغطية الفجوة المالية المتعلقة بعمل الأمانة في عامي 2025 و2026. وقال أحد الممثلين إنه، في ضوء القيود المستمرة على الموارد، ينبغي أن ينصب تركيز برنامج العمل والميزانية على وظائف الأمانة الأساسية وكيفية إنفاق رأس المال القائم، بدلاً من تعيين موظفين غير أولئك الذين يشغلون وظائف أساسية أو تخصيص موارد لمبادرات تتجاوز نطاق الأمانة. وفي هذا الصدد، سيكون تقديم توضيح بشأن كيفية تحديد أولويات التوظيف حتى عام 2026 موضع ترحيب.

70- ووافق الفريق العامل المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال معني ببرنامج العمل وملاك الموظفين والميزانية، يشترك في رئاسته كل من جوناه أورموند (أنتيغوا وبربودا) وإيزابيل ماير (كندا)، لمواصلة مناقشة هذه المسألة.

71- [يُستكمل لاحقاً]

سادساً- الأعمال التحضيرية للدورة الأولى للمؤتمر الدولي للإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية

72- [يُستكمل لاحقاً]

سابعاً- مسائل أخرى

73- [يُستكمل لاحقاً]

ثامناً- اعتماد تقرير الاجتماع

74- [يُستكمل لاحقاً]

تاسعاً- اختتام الاجتماع

75- [يُستكمل لاحقاً]